

# الإضراب عن الطعام للاحتجاج على بناء الجدار

توفيق حداد



إن الإضراب عن الطعام الذي جرى احتجاجاً على جدار الفصل والضم الذي تبنيه إسرائيل في أراضي الضفة الغربية وحول القدس، يوفر لنا نافذة لفهم حالة التعبئة الوطنية الفلسطينية المواجهة لسياسات إسرائيل الاستعمارية المتواصلة. هذا الإضراب الذي يبادر إليه الدكتور عزمي بشارة والذي سرعان ما تحول إلى قاعدة تجمع لمعظم رموز الفعاليات والتيارات السياسية الفلسطينية، وأوضح في الوقت نفسه ديناميكية إطار العمل الفلسطيني، ونقاط الضعف التي تعاني منها الحركة الوطنية والتي تأمل في تجاوزها.

إن هذا التحرك الذي بدأ في ٣ تموز من خلال نصب خيمة الإضراب في موقع يبتعد أمتاراً قليلة فقط عن مسار الجدار المقترح في منطقة الرام، وهي إحدى الضواحي الشمالية لمدينة القدس، حيث يقوم العمال الإسرائيليون ببناء أساسات ذلك الجدار تحت حماية قوات الاحتلال، كان الإضراب وسيلة لجذب انتباه الرأي الدولي لحقيقة الوضع على أرض الواقع، وما يحدث في الأراضي المحتلة، والذي يحاول شارون إخفاءه من خلال تسليط الأضواء على خطة الانفصال أحادي الجانب عن غزة، وهو في حقيقة الأمر يعمل على فرض حدود من جانب واحد في الضفة الغربية، ويدمر المجتمعات والتجمعات الفلسطينية بمنطق الفصل العنصري الاستعماري. ويضيف بشارة «إن العالم لم يستطع تحمل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولذلك لا يجب تحمل وقبول بناء هذا النظام هنا».

كما تكمن أهمية الإضراب في كشف صورة الحالة الدائمة للنضال الجماهيري اليومي الذي تقوم به المجتمعات المحلية كما الأفراد المتضررون من بناء الجدار، والذين ما لبثت نضالاتهم ومطالباتهم بالمساعدة أن ذهبت أدرج الرياح من دون أن تعطى حقها محلياً أو دولياً، فقرية بدو، على سبيل المثال لا الحصر، خاضت نضالاً مريراً ضد جرافات وجنود الاحتلال لحماية أراضيها المهدة بالقمم لصالح بناء الجدار من خلال المظاهرات اليومية التي جوبهت بالرصاص الحي، والمطاطي، وقنابل الغاز، فدفق أربعة من أبناء تلك القرية حياتهم كما أصيب العشرات. إن اختيار طريق الإضراب عن الطعام كشكل من أشكال المقاومة هدف فيما هدف إليه، التخلص من تحفظات المجتمع الدولي وإزدرائه لبعض أشكال المقاومة التي استخدمت ضد الاحتلال خلال الانتفاضة، وفي الوقت نفسه كان بمثابة رسالة رمزية «تقول إننا نعتبر المعركة ضد الجدار معركة حياة أو موت». هكذا علق النائب حاتم عبد القادر المشارك في الإضراب عن الطعام. وأضاف «إن القبول بالجدار يعني أن نقبل العيش في قبور جماعية، ومعسكرات اعتقال، وأقفاص من الإسمنت. لقد اخترنا الإضراب عن الطعام كونه سلاح السجناء. وكون الفارق غير موجود بين سجناء في أقفاص معدنية وآخرين في أقفاص إسمنتية. إن إسرائيل تبني سجوناً للشعب الفلسطيني في أرضه».

كان واضحاً من البداية أن خيمة الإضراب تلك تحمل إمكانية أن تتحول إلى وصفة لألية الاحتجاج، وذلك من خلال قدرتها ليس فقط على إيصال رسالة توضح التأثير التدميري لبناء الجدار، وإنما، أيضاً، كونها مظلة مقاومة لا فصائلية، توحد قطاعاً عريضاً من المجتمع الفلسطيني. وهذا الإنجاز ذو أهمية ملموسة إذا ما أخذنا بالاعتبار المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتقطيع أوصال الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال عمليات الاعتقالات وحملات الاعتقال، كذلك من خلال الطوق العسكري للمناطق وعمل نظام الحواجز العسكرية، وأخيراً الجدار. ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أضحت الخيمة بؤرة لعمليات التعبئة والتحرك وتركيز وتطوير زخم الرغبة في مقاومة الجدار. فقد وصل إلى خيمة الإضراب أفراد ووفود تضامن من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية كلها، أيضاً من مناطق الـ٤٨، وكذلك من الجولان السوري المحتل، كما زارها، أيضاً، أعداد كبيرة من الصحافيين لتغطية سير الإضراب، وأقيمت قرب الخيمة نشاطات ثقافية وطنية متعددة، أما رسائل التضامن فوصلت المئات منها من جميع أرجاء العالم، وقد قرئت على الملأ لتوضح مدى تأثير صوت المضربين عن الطعام وانتشاره، حيث أظهر هذا الإضراب القوة الكامنة في حملات المقاومة الجماهيرية، وقدرة هذه الحملات على توحيد الفلسطينيين في طرفي «الخط الأخضر» مع القوى التقدمية في العالم.

فعلى مدى أسبوع، انضم إلى الإضراب ٢٦ شخصاً يمثلون التنوع الفلسطيني من قوى سياسية ورموز دينية إسلامية ومسيحية، رجالاً ونساءً، ومن الأعمار كافة، كما انضم إلى الإضراب، أيضاً، شخصان إسرائيليان. فكان الإضراب مؤججاً لنشاطات التضامن مع الفلسطينيين، ليعطي مؤشراً على كيفية أن تكون الحملات التضامنية العالمية ضد الفصل العنصري، وضد الجدار عندما يسمح لها بأن تأخذ شكلها النهائي.

بعد أسبوع من بداية الإضراب، أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول قانونية بناء الجدار، كما طلبت منها الجمعية العمومية للأمم المتحدة قبل عدة أشهر. ذلك الرأي الذي كان بمثابة ضربة قانونية لا تحتمل اللبس ضد الجدار والمستوطنات التي تبنيها دولة الاحتلال، كما أنه نص، أيضاً، على ضرورة هدم ذلك الجدار وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه، وفضح زيف الادعاءات الإسرائيلية حول الدواعي الأمنية لبنائه. بعد إصدار هذا الرأي وإعلانه، بدأت الخلافات تظهر بين المضربين عن الطعام. فالأشخاص الذين انضموا إلى الإضراب كمتلين لفصائل سياسية بشكل عام، اتخذوا موقفاً يقول إن إعلان هذا الرأي من محكمة العدل الدولية هو فرصة مناسبة لإنهاء الإضراب» إن أهمية الإضراب لا تكمن في فترة انعقاده، وإنما في رسالته التي وصلت، كما نعتقد». هكذا علق النائب عبد القادر. وأضاف «بعد إصدار الرأي الاستشاري، أصبح موضوع الجدار في يد الشعب الفلسطيني، والتحرك يجب أن ينتشر على امتداد كل الأراضي الفلسطينية. الأمر الآن أكبر من خيمة الإضراب، لقد وصلنا القمة، ويجب علينا التوقف هنا بدل التوقف في لحظة الانحدار والضعف، ولكن هذا لا يعني إيقاف نشاطنا، إننا ننتقل من الإضراب إلى برامج (نضالية) أخرى».

أما البعض الآخر، فقد جادل في مهمات ما بعد الإضراب «لم نحدد وقتاً لإنهاء الإضراب، وفي الوقت نفسه لم نشأ أن نجعله إضراباً مفتوحاً، ونأمل أن تكون تجربته محل دراسة، وأن يؤخذ بها في مواقع أخرى». قال عبد

اللطيف غيث، رئيس مجلس أمناء مؤسسة الضمير لرعاية شؤون الأسرى وأحد المضربين عن الطعام. وأردف يقول «لقد حان الوقت باعتقادي بأن نقوم بتطوير استراتيجية موحدة، تستطيع توحيد الطاقات وتنسيق الجهود في الاتجاه ذاته». وأضاف «ماذا يستطيع المجتمع المدني أن يفعل؟ ماذا تستطيع السلطة أن تفعل؟ هذا ما يجب أن يحدث. إننا نحتاج إلى خطة عمل من هذا النوع، ما يزيد من فعالية عملنا، ويجعل هذا العمل أقوى مما هو عليه الآن».

إلى ذلك، ساور تلك «الجبهة الموحدة» بعض القلق والشكوك والتساؤلات حول مسألة السيطرة على الإضراب، وبشكل خاص علاقة السلطة الفلسطينية بهذا الأمر، حيث يقول غيث «إن السلطة الفلسطينية لم تتخذ موقفاً رسمياً من خيمة الاعتصام، إلا أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي - ممن يعتبرون أقرب إلى الشارع - شاركوا في هذه الفعالية. لكن السلطة لم تعلن بشكل واضح دعمها لهذه المبادرة وفي الوقت نفسه لم تقف ضدها». كما أوضح، أيضاً، أن أحمد قريع عقد مؤتمراً صحافياً في أبو ديس للحديث عن إعلان المحكمة الدولية وليس في خيمة الإضراب. ثم أضاف «إن السلطة لا تريد للصوت أن يسمع من خيمة الإضراب، وإنما من موقع آخر، قد يكون لذلك ما يبرره برأيهم، ولكني، كمواطن، أرى أن على رئيس الوزراء أن يوحد طاقته معي، وأن نعمل معاً في تكاتف نضالي، لم لا؟».

أما بشارة المبادر لهذا الإضراب، فقد شارك الآخرين القلق نفسه، حيث قال «هناك تناقض جلي بين التعاطف الواضح الذي أبداه المؤيدون والمتضامنون، والذين انشغلوا في التجهيز لنشر الإضراب وخيام التضامن من جهة، وبين القيادة الفلسطينية من جهة أخرى، بعض أفراد من القيادة أظهروا دعمهم، إلا أنهم لم يبذوا متحمسين جداً».

في هذا الوقت ظهرت الخشية بين المضربين أنفسهم من تصدع جبهتهم الموحدة، حيث قال بشارة عن ذلك «إن الخشية تكمن في أن العناوين الرئيسية في الصحف والأخبار في اليوم التالي سوف تكون عن ذلك الشرح، وبالتالي سوف تنحرف الأنظار عن العمل النضالي ذاته وعن اتجاهه ضد الجدار». وأضاف «نعلم أن ما قمنا به كان عظيماً، حيث أكد الإضراب على وجود طاقته كامنة لم تنضب، وهذه الطاقة قادرة على بناء الكثير من الزخم الذي لم يكن مستخدماً من قبل». كذلك بين بشارة أن أهم ما عايشه كل زائر للخيمة هو التنوع الذي خدم تطور الديناميكية داخل الخيمة، حيث أن الجميع كان يتوق إلى النضال الموحد ضد الجدار.

الملاحظة المعمقة والأخيرة التي ذكرها بشارة عن تجربة الإضراب تسلط الضوء على جدلية نسج استراتيجية مقاومة موحدة ومتناسكة في سياق من الوضع المعقد على الأرض، هذا الوضع الذي يتميز بالهجوم التصاعدي العنيف من قبل الاحتلال والتعقيد في الديناميكية الداخلية المنقسمة بين استراتيجيات وتكتيكات مختلفة، وأخيراً الفروق الطبقيّة وما ينتج عنها من تجليات متباينة في الرؤى، يرافق كل ذلك غياب آلية في الحديث عن هذه المعوقات، حيث أوضح بشارة «إنها فرصة أن يرى المجتمع المدني ماذا ينتج عن العمل التلقائي. إن هذه التجربة درس لهم، فبطرق مختلفة هم مرتبطون بهذه الصناعة (الحركة الوطنية). وعلى الرغم من ذلك، توقعت أن يتواجدوا معنا، لكن هذا التردد يوضح كيف أن المجتمع المدني الفلسطيني «تماسس» إلى درجة فقد فيها التلقائية. وعلى الرغم من اعتقادي بأن نوايا المعظم منهم حسنة، فإن الكثير منهم عالق إلى الآن في «الوسائل» إلى درجة أنه فقد القدرة على رؤية «الغايات». وفي النتيجة فإنهم «يقومون فقط بإعادة إنتاج ذاتهم دون تساؤل عن غاية وجودهم».